(219) للمريض في حين أنّ هذا الباحث ذهب الى صحتها في الجملة ونسب جواز التبرع به الى جمع من فقهاء أهل السنة وفي آخر كلامه الى جمهور الفقهاء بشروط وضرورة، وهذا منه تناقض، وقد عرفت أيضاً أنّ نسبة الحكم الى جمهور فقهائهم حدسية واجتهاد منه.